جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

المصارف التجارية ودورها في عملية التنمية للاقتصاد العراقي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بحث مقدم من الطالبتان

ايناس والي عبيد بنين عباس فاضل

باشراف

الأستاذ الدكتور احمد خليل الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي
الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا
يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة من الآية (١١)

الاهداء

الى من شجعني على المثابرة طوال عمري الى من هم قدموا لي الحياة ...الى ابي و امي...

الى من ساندني و وقفة بجانبي على مدى دراستي ...الى زوجي الغالي...

الى من هم من دمي و لحمي و أضائو نور حياتي ...الى اطفالي...

الى كل من ساندني و شجعني و غمرني بحنانه ...الى اخوتي و أساتذتي...

الشكر والتقدير

الحمدلله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل وصلى الله على النبي محمد المصطفى وآله النجباء الاتقياء .

وبعد.. يصدق الوفاء والاخلاص واتقدم بالشكر والتقدير الى مشرفي الأستاذ الدكتور احمد خليل الحسيني على الجهود التي جعلت هذا العمل ذا قيمه بفضل مساعدته وارشاداته.

واتقدم بالشكر والامتنان لاساتذتي الافاضل الذي تشرفت بتدريسهم لى خلال المراحل الدراسيه كما اتقدم بالشكر وتقديري الى اساتذه قسم العلوم الماليه والمصرفيه متمنين من الله ان يمن على الجميع بالصحة والخير ويوفقهم لما فيه صالح العباد.

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتويات	د
المقدمة :	١
المبحث الاول: منهجية البحث	٢
مشكلة البحث:	٢
أهمية البحث:	٢
أهداف البحث:	٢
فرضية البحث:	٣
مجتمع البحث:	٣
المبحث الثاني : المصارف التجارية والتنمية الاقتصادية	٤
المطلب الأول: المصارف التجارية :	٤
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية :	١٧
المطلب الثالث : المصارف التجارية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية	٢٥
المبحث الثالث: الجانب العملي	٢٩
الاستنتاجات والتوصيات	٣٤-٣٥
المصادر والمراجع:	٣٦

مقدمة:

تلعب المصارف التجارية دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني حيث يحتل القطاع المصرفي مركزاً رئيسياً في معظم المجالات الاقتصادية والمالية وان ازدهار الاقتصاد لا يمكن ان يكون الا من خلال العمليات التي تقوم بها المصارف التجارية عن طريق سياستها الاقراضية التي تسعى من خلالها استهداف القطاعات الاكثر انتاجاً والاكثر حاجة للتمويل من جهة وتحقيق اهدافها العامة من جهة اخرى ان مختلف العمليات التي تقوم بها المصارف التجارية تتماشى وفق معايير محكمة يعتمدها المصرف ولها شروط ومراحل يجب ان يتبعها بداية من تقييم الجهة الطالبة للقرض كما تتدخل الدولة عن طريق المصرف المركزي بالرقابة على منح الائتمان من طرف المصارف التجارية .

ان المصارف التجارية هي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية او خارجية وتتدخل في جميع القطاعات والانشطة ومنه لا يمكن ان ينشأ اقتصاد قوي او حتى ضعيف بدون المصارف التجارية وهي الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية .

المبحث الاول

منهجية البحث

١- مشكلة البحث :

يمكن صياغة الموضوع في السؤال المحوري الاتي :

- كيف تسهم المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

لمعالجة هذه الاشكالية والعمل على الاحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع يمكن تجزئة هذه الاشكالية الراسية الى تساؤلات جزئية :

- ما هي المصارف التجارية ؟
- ما هي السياسة المنتهجة من ظروف المصارف في تحقيق التنمية ؟
- ما مدى مساهمة هذه المصارف في التنمية الاقتصادية ؟

٢- اهمية البحث :

- تظهر اهمية الموضوع في كون مساهمة المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- تنبع اهمية الموضوع في تسليط الضوء على واقع بنك العمومي .
- تنبع اهمية الدراسة من خلال الربط بين الجانب النظري بالجانب التطبيقي واخلا ء الستار على واقع المصرف .

٣- اهداف البحث :

بالاضافة الى الاجابة على التساؤل الاساسي في اشكالية البحث واختيار صحة الفرضيات فان هذه الدراسة تهدف الى :

- محاولة الاجابة على التساولات المطرحة والتأكد من الفرضيات المقدمة .
- محاولة ابراز اهمية المصارف التجارية .

• دور المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٤-فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للمصارف التجارية دور كبير وايجابي في عملية دعم التنميه الاقتصادية.

٥-مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث بدراسة الاقتصاد العراقي في حين تتمثل عينة البحث بدراسة الاقتصاد العراقي ودورها في تمويل مختلف القطاع الاقتصادية من خلال الائتمان النقدي والائتمان التعهدي.

المبحث الثاني

المطلب الاول : المصارف التجارية

أولاً: نشأة المصارف التجارية

نشأة المصارف التجارية ترجع نشأة المصارف التجارية الى الفترة الاخيرة من القرون الوسطى حين قام بعض التجار والصناع في اوروبا وبالذات في في مدن البندقية وبرشلونة بالقبول اموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل اصدار شهادات ايداع اسمي وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتمويل الودائع من حساب الى حساب مدة اخر سداد للمعاملات التجارية ومنذ القرن الرابع عشر سمعها الصياغ و التجار لبعض عملائهم السحب على المكشوف وقد ادى ذلك الى افلاس بعض هذه المؤسسات من ما دفع بعض المفكرين في الربع الاخير من القرن السادس عشر الى المطالبة بانشاء اول بنك حكومي في البندقية باسم بيازا تو وفي عام ١٦٠٩ انشاء بنك امستردام وكان الغرض الاساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب موقع الى حساب مودي اخر و التعامل في العملات و اجراء المقاصة بين السحوبات التجارية (العصار ، والجلبي ، ٢٠٠٠ ، ٦٣).

وتمتد جذور العمليات المصرفية للعهد البابلي في القرن الرابع قبل الميلاد اما الفريق فقد عرف قبل الميلاد بدايات العمليات التي تزاولها المصارف المعاصرة تبادل العملات وحفظ الوداع و منح القروض اما الشكل الحال المصاري فقد ظهرت في المدة الاخيرة من القرون الوسطى في القرن الثالث عشر الميلادي و الرابع الميلادي وتلك بعد ازدهار المدن الايطالية على اثر الحروب الصليبية التي كانت تستلزم اموالا طائلة من اجل تجهيز الجيش وكان الجيش يعود بثروات طالب الاستفادة منها الصيارفة والتجار والصاغة ومن الجدير بالذكر ان نشاط الصيرفة بعد النواة الاولى للمصارف التجارية(رمضان ، جودت ، ٢٠٠٣ ، ١٠).

وهكذا انشئت المصارف بفضل الحاجة الى تسهيل المعاملات مواكبة نشوء الراسمالية وسهلة كثيرة في تطورها عن الراسمالية التجارية الى الراسمالية الاحتكارية ويرجع الفضل للاغريق في النهوض بالفن المصحف ونشرة في حوض البحر المتوسط وتتمدد الرومان في الفن المصرفي على يد الاغريق وانتشر العمل بالاصول المصرفية الافريقية في معظم ارجاء العالم القديم لتساعدة النفوذ الروماني للتدخل السلطات العامة في مهما كان نوعها واهدافها يتجلى تاريخين في انشاء نظام النقدي يشمل الهيئات والمنشات التي تشارك في اصدار وادارة النقود (فريدة ٢٠٠٥ ١٤٣).

ثانياً: مفهوم المصارف التجارية

تتضارب التعاريف حول هذه المصارف، فهناك من يعتبر أن المصرف التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن المصرف التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المصرفية من المؤسسات التجارية (خليل ، ١٩٨٢ ، ١٨١ – ١٨٢).

وهناك من يرى أن الميزة الأساسية لأي بنك تجاري هي قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، (الحسابات الجارية الدائنة) أو بعد أجل قصير (الودائع لأجل أو بأخطار). فالمصارف العقارية والمصارف الصناعية ومصارف التسليف الزراعي لا تتمتع بهذه الخاصية دون شك.

ويعرفها البعض بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر مصارفا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطة الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كمصارف الادخار ومصارف الرهن العقاري وما إليها (الشافعي ، ١٩٨٢ ، ٢٣٢).

ثالثاً: وظائف و أهداف المصارف التجارية

تؤدي المصارف التجارية مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات المصرفية ، و يمكن تقسيم هذه الوظائف عموما إلى قسمين : الوظائف التقليدية ، و الوظائف الحديثة (ناشير ، ٢٠٠٥ ، ٢١١) .

١. الوظائف التقليدية للمصارف التجارية :

وتتمثل في الوظائف التالية (عبد اللة ، ٢٠٠٠ ، ٣٦) .

١- فتح الحسابات الجارية و قبول الودائع على اختلاف أنواعها .

٢- تشغيل موارد المصرف مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة و الربحية و الضمان أو الأمن و من أهم أشكال التشغيل و الاستثمار ما يلي:

أ. منح القروض و السلف المختلفة و فتح الحسابات الجارية.

ب- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها .

ج- التعامل بالأوراق المالية من أسهم والسندات بيعا و شراء المحفظتها أو لمصلحة عملائها.

د- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية .

هـ- تقديم الكفالات و خطابات الضمان للعملاء.

و- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا و شراء و الشيكات السياحية و الحوالات الداخلية منها و الخارجية .

ي- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة ، و صرف الشيكات المسحوبة عليها .

* المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة .

• تأجير الخزائن الأمنة لعملائها لحفظ المجوهرات و المستندات و الأشياء الثمينة .

ب. الوظائف الحديثة للمصارف التجارية:

وتشمل الوظائف الحديثة بالاتي : (الغالبي ، ٢٠٠٧ ، ٣٦١)

١-تقديم خدمات استشارية للمتعاملين : من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين و منة تحديد الحجم الأمثل للتمويل و كذا طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و الإنتاج و البيع و التحصيل.

٢. وظيفة خدمات أمناء الاستثمار: و تشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائة مثل سداد الإلتزمات الدورية و إقامة المعارض السلعية داخليا وخارجيا و إقامة المزادات البيع و شراء السلع و ممارسة عمليات بيع و شراء العقارات و أية أعمال أخرى .

٣- وظيفة التوزيع : في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسة عن طريق المصرف ، و يتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام .

٤. وظيفة الإشراف و الرقابة : تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجية الأموال المتداولة إلى استخداماتها

٥-بعض الوظائف الاخرى:

أنها تستخدم فيما رصدت له من إغراض و للتأكد من مدى ما حققة استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

٦- بعض الوظائف الأخرى.

تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح إعتمادات مستندية و تشتمل على إعتمادات للاستيراد و أخرى للتصدير

- قيام المصرف بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع ادخار أو صندوق التوفير و إعطائهم فوائد منها ثم استثمار هذه المدخرات في شراء السندات.

- تأجير المصرف خزائن صغيرة لعملائها يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات أوراق مالية نقود و غيرها .

٢- اهداف المصارف التجارية :

يمثل المصرف التجاري اهمية كبيرة في الاقتصاد لتختلف حسب الوظائف التي يؤديها وقد اشار البعض ان اهداف المصرف التجاري تقسم الى ما يلي : (احمد ، ٢٠٠٩ ، ١٢٠).

- اهداف عامة: و هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية المصرف بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.
- أهداف وظيفية: وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات المصرف مع العملاء و اختيار العمالة و غيرها.

ثالثا: خصائص المصارف التجارية :

تمثل المصارف التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أÊا تأتي في الدرجة الثانية بعد المصرف المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية.(بونياب ، ١٩٩٦، ١١٤ -١١٥) . ويمكن تحديد خصائص المصارف التجارية بما يلي:

١. تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر علية: يمارس المصرف المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على المصرف المركزي؛ ولا يكتفي المصرف المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق لة كذلك أن يفرض عليها

أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية وبالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.

٢. تعدد المصارف التجارية والمصرف المركزي واحد: تتعدد المصارف التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية، إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاة العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف المصارف التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركز من شأنة خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبة الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التر كز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنة يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

٣. تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها المصرف المركزي، فالأولى إبرائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

٤. تسعى المصارف التجارية إلى الربح بعكس المصرف المركزي: تعتبر المصارف التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. وهذا الهدف مختلف عن أهداف المصرف المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجية وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

رابعاً : انواع المصارف التجارية :

تقسم المصارف الى : (السعيد ، وانور ، ٢٠٠٥ ، ١٧) (كهينة ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩، ١٢).

اولاً المصارف التجارية : تعتبر المصارف التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل،وهي عادة ما تاخذ شكل شركات مساهمة كبيرة وتعمل باسلوب المؤسسات التجارية الخاصة سعياً وراء الربح ونشاطها على الا يقتصر فرع معين من فروع النشاط كما هو الحال بالنسبة للمصارف العقارية والصناعية والزراعية التي تعرف بالمصارف المتخصصة.

ثانياً المصارف الاستثمارية : إن المصرف الإستثماري هو عبارة عن شركة تقوم بالاكتتاب والتوزيع للإصدارات الجديدة من الأوراق المالية. وينقسم المصرف الاستثماري إلى المكتب الوسط، والمكتب الخلفي. وتعرض المصارف الاستثمارية الكبيرة ذات الخدمات الشاملة كافة أنواع الأعمال.

وتتكون المصارف الاستثمارية من أربعة اقسام أساسية؛ القسم الاول هو قسم احداث الشركات أما القسم الثاني هو قسم المضاربة ، أما القسم الثالث فهو قسم النصائح ، واخيراً قسم موكل بالرقابة المالية.

ثالثاً : المصارف الفردية : وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع المصارف بأنها تقصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر. والسبب في ذلك هو أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل بسبب صغر حجم مواردها .

رابعاً : مصارف المجموعة : وهي أشبة بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة مصارف أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم

بتوجيهها. ولهاذ النوع من المصارف طابع احتكاري وقد انتشرت مثل هذه المصارف في الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب اوربا.

خامساً : المصارف المخصصة : وهي المصارف التي تخصص في تنمية احد القطاعات الاقتصادية القومية ولا تتزاول نشاط المصارف التجارية التي تعمل على تمويل مشروعات أقتصادية صناعية او زراعية او عقارية تبعاً لتخصص المصرف وتقسم الى :

أ. المصارف الصناعية : حيث يقوم المصرف بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام باعمالها على اتم وجة ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في انشاء شركات صناعية .

ب. المصارف الزراعية وهي المصارف التي تقوم بمنح السلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام باعمال الزراعة وقد قامت هذه المصارف لحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين ومثل ذلك التسليف الزراعي والتعاوني .

ج. المصارف العقارية : وهي المصارف التي توظف احوالها في منح قروض ذات اجال مقابل رهن عقاري بضمان اراض زراعية وذلك لاستصلاح الاراضي او بناء عقارات وفي اغلب الاحوال توضع هذه المصارف تحت اشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية

سادساً المصارف الاسلامية : يعرف المصرف الاسلامي بانة مؤسسة مالية تعمل في اطار اسلامي تقوم باداء الخدمات المصرفية والمالية كماتبارش اعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد احكام الشريعة الاسلامية بهدف عرس القيم والمتمثل في الاخلاق الاسلامية في مجال المعاملات المالية والمساعد في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الاموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الاسلامية وكذلك هو مؤسسة تعمل على جذب الموارد النقدية من افراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعلاً يكفل بتعظيمها ونموها في اطار

القواعد المستقرة للشريعة الاسلامية وبما يخدم شعوب الامة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.

سابعاً: المصارف الالكترونية : وهي ثورة تكنلوجيا الدفع الالكتروني عبر الانترنيت فهي تقوم بارسال واستقبال الاموال عن طريق الانترنيت او بواسطة تطبيقات الهواتف الذكية بمختلف العملات مثل عملة الدولار الامريكي واليورو والجنية الاسترليني وهي ليست حسابات جارية او محافظ استثمارية وتستخدمها المتاجر الالكترونية في قبول الدفع من المستوفين مثل اي باي بال وامزون ويمكنك ارسال اموال اي شخص شرط ان يكون لدية حساب في المحافظ الالكترونية ليستطيع صرفها.

خامساً : موارد واستخدامات المصارف التجارية :

يقصد بمواد المصارف التجارية استخداماتها تلك الاموال التي تحصلت عليها هذه المصارف التي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات بصيغة قروض واستثمارات مصرفية وموارد المصارف هي التزامات او خصوم عليها وتوجية الموارد المصرفية يمثل استخداما لها وهذه الاستخدامات هي اصول او موجودات للمصارف وتحتوي ميزانية المصرف التجاري في لحظة زمنية معينة كما تحدد حجم ونوعية النشاط الذي تقوم بة المصرف متوقفاً تحقيق اقصى الارباح واسرعها ويمكن التعرف بصورة تفصيلية على نشاط المصارف التجارية من خلال التحليل الاقتصادي لميزانيتها . (عبد اللة، ١٩٩٩ ، ٢٤٤) .

١- موارد المصارف التجارية :

يبين جانب الخصوم مجموعة الموارد لدى المصارف التجارية ويمكن تصنيف التزامات المصرف التجاري او خصومة الى مجموعتين الاولى يطلق عليها الموارد الذاتية لانها تمثل التزامات المصرف قبل اصحاب راسمالها والثانية يطلق عليها الموارد الخارجية لانها تمثل التزامات المصرف قبل الغير .

١. الموارد الذاتية : وتتكون المواد الذاتية من العناصر التالية :

أ. راس المال المدفوع : يتكون راس المال المدفوع من الاموال التي حصل عليها المصرف التجار من اصحاب المشروع عند تأسيسة او من اية اضافات قد تطرأ علية في المستقبل ويمثل راس المال المدفوع نسبة ضيئلة من مجموع اموال المصرف وذلك للأسباب التالية (العصار-الحلبي، ٢٠٠٠ ، ٧٤).

١- لأن المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأموالة الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لدية في عمليات الاستثمار.

٢- صغر حجم رأس المال يمكنة من توزيع أرباح أكبر المساهمين الأوائل للمصرف

ب. الأرباح المحتجزة/ تعتبر الأرباح المحتجزة جزء من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكال عديدة تشمل ما يلي:

١- الاحتياطات/ وهي مبالغ تتكون على مر الزمن وتكون تحت تصرف السلطات المسؤولة في المصرف في اي وقت ومصدر هذه الاحتياطات الاجزاء والمقتطعة من الارباح ومن الارباح غير موزعة وعلاوة اصدار الاسهم عند راس المال (بودياب ، ١٩٩٦ ، ٩٦)

٢ - المخصصات/ وتستخدم المخصصات في تعديل الأصل لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول مثل: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.

٣ - الأرباح المدورة/ وهي أرباح غير موزعة حيث يقتطع المصرف جزء من أرباح المصرف للتوزيع (بعد خصم الاحتياطات والمخصصات) على شكل أرباح مدورة وغير موزعة ويستطيع المصرف توزيعها على حملة الأسهم متى تشاء.

٢. الموارد الخارجية: وتتمثل في الأموال التي يحصل علية المصرف من خارج نطاق أموالة الخاصة، وتشمل المصادر الخارجية ما يلي :

أولاً/ الودائع: وتنقسم الودائع حسب المصدر إلى قسمين هما:

أ. الودائع المصرفية : يتلقى المصرف التجاري مجموعة متنوعة من ودائع الافرد ورجال الاعمال والمشاريع والمؤسسات المالية والمصارف الاخرى وتعتبر هذه الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصارف التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لاصحابها في ذمة المصرف التجار وتكون على شكل حسابات جارية وتحت الطلب او على شكل ودائع ادخارية او للاجل.

١. الودائع الجارية (تحت الطلب) : وتكون هذه الوطيعة على شكل حساب جاري او حساب الشيكات وتتمثل هذه الودائع في الاموال التي يودعها الافراد الهيئات في المصارف التجارية وهذه الحسابات يقوم المصرف التجاري يفتتحها دون قيد او شرط (بودياب ، ١٩٩٦، ١٣٤) .

٢. الودائع لأجل : وهي مبالغ يتم ايداعها لدى المصارف التجارية ولاجل متفق علية مع المصرف والودائع لاجل وتكون نوعان ودائع خاضعة للاشعار وهي تودع لدى المصرف ولا يتم السحب فيها الابعد اخطار المصرف بفترة زمنية متفق عليها عند الايداع كاسبوع او شهر .

٣. الودائع الادخارية : وهي تمثل مدخرات يودعها صاحبها لحين الحاجة اليها بدلاً من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبار السيولة وعكس تطور ارصدة الحسابات التوفير لدى المصارف التجارية تطور مدخرات القطاع العائلي وميلة لايداع هذه المدخرات لدى الجهاز المصرفي(قريصة، ١٩٨٣ ، ١٣١-١٣٢).

٤. الودائع الائتمانية : وهي الودائع الناشئة عن فتح حسابات اعتماد واستخدام هذا الاعتماد من جانب الافراد او المشاريع للقيام بنشاطهم الاقتصادي واحتمال تقدم اصحاب الشيكات المسحوبة مطالبين بتسديد قيمتها وتستند هذه الودائع عادة الى الثقة بناتج الاعتماد او الى الرهونات او الكفالات.

٢ – استخدامات المصارف التجارية

اولاً : السيولة من الدرجة الاولى (نقدية احتياطية)

تتمثل السيولة من الدرجة الاولى في الارصدة في صورة المصرف التجاري سواء كانت عن راس المال او من الايداعات ، وتتخذ السيولة من الدرجة الاولى شكل النقدية سواء في الصندوق او لدى المصرف المركزي كما قد تكون على شكل اصول في مرحلة التحصيل مل الشيكات المستحقة على المصارف التجارية الاخرى

ثانياً : السيولة من الدرجة الثانية (اوراق حكومية – اوراق تجارية مخصوصة):

ويعتبر هذا التوظيف قصير الاجل وذا سيولة مرتفعة حيث يمكن تحويل هذه الاوراق الى سيولة نقدية من الدرجة الاولى في اسرع وقت وباقل جهد وباقل نفقة ممكنة وهي ذات هدفين : ضمان الاسترداد والسداد وتحقيق العائد من التشغيل ومنها اذون الخزانة والاوراق التجارية والكمبيالات المخصوصة.

ثالثاً القروض التي يقدمها ابنك (التسليف او الائتمان)

يتركز نشاط المصرف التجاري على منح القروض ، حيث يحقق عائدا مناسب يوازي الخطورة المحتملة والقروض التي يقدمها المصرف التجاري تكون على شكل نقود قانونية او شكل اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية او مجرد فتح حساب دائن وفي المقابل يحصل المصرف على سعر فائدة يحتسب على اساس مدة القرض قيمتة وتنقسم قروض المصارف التجارية من حيث الغاية الى ما يلي :

أ. القروض العقارية : وهي القروض المقدمة للافراد او المشاريع لتمويل شراء وتجارة الاراضي والمباني واقامة المنشآت وهذه القروض متوسطة وقصيرة الاجل.

ب. القروض المقدمة للافراد : وذلك بقصد تمويل احتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية خاصة من السلع المعمة مثل السيارات .

ت. القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة مثل شركات بيع وتجارة الاوراق المالية اوالمؤسسات الادخارية (بو دياب ، ١٩٩٦ ، ١٣٦) .

رابعاً : الاستثمارات (محفظة الاوراق المالية):

قد يخصص المصرف التجاري نسبة معينة من اموالة لتوظيفها في شراء الاوراق المالية (السندات) وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة ، نظراً لصعوبة تحويلها الى سيولة من الدرجة الاولى حيث تحتاج الى وقت وقد تتعرض للخسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية وهي تمثل قروض طويلة الاجل.

المطلب الثاني

التنمية الاقتصادية

اولاً : مفهوم التنمية الاقتصادية

ان مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان فالنسبة لعنصر الزمان فان مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد بانة متقدم اقتصادياً يتغير كلما مرت فترة معينة من الزمن ، اما بالنسبة للمكان فان لكل بلد خصائصة المتميزة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومؤسساتياً لذلك من الصعب أعطاء تعريف موحد ودقيق لمستوى التنمية المنشود (malouk,2010,34).

وتعرف التنمية بانها الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي ارتفاعاً تراكمياً عن طريق استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة استخداماً اكفأ واشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل اكبر من معدل تزايد السكان(احمد ، ٢٠٠١، ٥١) .

ويرى البعض انة عملية حصى في كافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي ثم ايجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد استخدام ممكن بما يتفق اكبر معدل للتنمية و التقدم الاقتصادي و بما يعود عامة على الشعب بالخير والرفاهية وهي عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد (اسماعيل ٢٠١٤-٢٠١٣ ٢٧)

او هي نشاط مخطط لة يهدف الى احداث تغييرات في الفرد والجماعة و التنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الاداء وطرق العمل و من ناحية الاتجاهات و السلوك مما يجعل للفرد والجماعة صالحين للتشغيل وظائف بكافة وانتاجية عالية(وسيلة ٢٠٠٥ ٤)

او هي مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين و تؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا الى قواعدة الذاتية وضمان تواصل هذا النمو رسالة

لتلبية حاجات افراد المجتمع وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية (جلال بدون سنة الطبع).

وكما اشرنا في مفهوم التنمية الاقتصادية في انة لا يقتصر على الجوانب المادية بل يضم ايضا جوانب غير مادية وصفة الشمولية و التعقيد التي تصيب هذا المفهوم تقتضي ان تتخطى حدود التركيز على الجوانب المادية وان يدخل في بئر اهتماماتة جميع الموارد الاقتصادية ومن ضمنها الموارد البشرية والبيئية واستحداث الوسائل الخلاقة للتاثير على الواقع الاجتماعي والثقافي والسلوكي وتطويرها التكامل في اثارها خدمة العملية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي تستند على اساس من لا يمكن لها ان ثمار او تنتكس نتيجة الظهور مستجدات اقتصادية طارئة داخلية وخارجية (البدراني ٢٠٠٦ ٣٣-٣٤)

ثانياً : خصائص التنمية الاقتصادية

من جملة خصائص التنمية الاقتصادية ما يلي (حلاوة و صالح ٢٠٠٩ ٥٩)

هي ظاهرة انسانية تقوم على الانسان باعتبارها العنصر الرئيسي في عملية التقدم وتستهدف في الوقت نفسة رفاهية هذا الانسان

- هي ظاهرة متلازمة حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدولة
- هي عملية تغيير مقصودة
- هي عملية مجتمعية شاملة
- تتم باساليب مرسومة مخطط لها
- تتضمن الاستخدام الافضل للامكانات المادية والبشرية

ثالثاً : اهمية التنمية الاقتصادية :

عن اهمية التنمية الاقتصادية تدور حول رفع معيشة السكان وتوفير اسباب الحياة الكريمة لهم وبالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية وسيلة لتحقيق الاهمية

المنشودة وسنعرض اهمية التنمية الاقتصادية للدول النامية (عجمية و القريص ١٩٨٦ ٦٤).

١. زيادة الدخل القومي تعتبر زيادة الدخل القومي اهم اهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك لان الغرض الاساسي الذي يدفع هذه البلاد القيام بالتنمية الاقتصادية وفقرها وانخفاض مستوى المعيشة فيها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سواء زيادة الدخل القومي والدخل القومي نقصد بة هو الدخل الحقيقي النقد.

٢. رفع مستوى المعيشة يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الاهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا وذلك انة من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان و بالدرجة الكافية لتحقيق مثل هذه الغايات في التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنة هذا التعبير من معنى لان التنمية الاقتصادية اذا وقفت عند حد خلق الزيادة في الدخل القومي فان هذا قد يحدث فعلا غير ان هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة باي تغير في مستوى المعيشة و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بالنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل القومي او عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مقتل وتتضمن هذه الاهمية الاستنتاجات التالية:

أ. ضرورة رفع انتاجية العمل دون ان يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز من معدل تزايد سكان هام

ب. ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا علاقة المدينة بالريف كمان تتحاشى الاثار السلبية للتسميع والتحفيز.

جـ. ضرورة وجود ادلة وبراهين للصالح التقنيات الاكثر تقدما لكنة تضمن وبنفس الوقت وعين حدد اتجاة التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.

د.توجيـة الاسـتثمارات افضـل توجيـة للاسـتثمار هـو الـذي يشـجع مباشـرة و بصورة غير مباشرة على انتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.

٣. تقليـل التفـاوت فـي الـدخول فـي الثـروات ان هـذه الاهميـة للتنميـة الاقتصادية في الواقع هي اهمية اجتماعية لانة في معظم الدول المختلفة نجد انة بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فاننا نرى فروق كبيرة في توزيع الدخول والثروات افتتحوا الطائف الصغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروات ونصيب عالي من الدخل القومي بينما لا تمتلك غالبية افراد المجتمع الا نسبة بسيطة من ثروتة وتحصل على نصيب متواضع من دخلة القومى هذا التفاوت في توزيع الثروات و الدخول يؤدي الى انقسام المجتمع الى حالتة حالة في الغناء المفرط وحالة من الفقر.

٤. تعديل التركيب النسبي هنالك اهداف اخرى اساسية للتنمية الاقتصادية تدور جميعها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي وتعني ذلك عدم قدرة البلاد في الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط و البحث في انشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك ان الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد الى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الانتاج و الاسعار في هذا القطاع الوحيد المستخدمين ما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مدى الحياة الاقتصادية لذلك يجب على القائمين بامر التنمية في البلاد احداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي.

رابعاً : عناصر التنمية الاقتصادية :

تكون عناصر التنمية الاقتصادية في مجموعة متطلبات او مستلزمات التي يجب الاهتمام بها من اجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة ونذكر منها : (الظاهر ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٤٦)

أ. تراكم راس المال يؤكد جميع الاقتصاديين على الاهمية الكبيرة لتراكم راس المال في تحقيق التنمية ويتم تحقيق التراث في راس المال من خلال عملية

الاستثمار التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخلات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد و الاغراض الاستثمار بدل من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك

ب. الموارد الطبيعية تعرف الموارد الطبيعية بانها كل العناصر الاصلية التي تؤلف الارض او موارد الارض وتعرف الو المتحدة الموارد الطبيعية على انها اي شيء وجدة الانسان في بيئتة الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعة وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن و مصادر الطاقة و المنتجات المفيدة الاخرى لهذه الموارد الطبيعية اهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي وذلك ان البدء بعملية تكوين راس المال تتطلب بالضرورة ان يكون البلد في وضع يجب ان ينتج فائضا.

ج. الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات و المعرفة لدى الافراد التي يمكن ان هو يحتمل ان تكون او ينبغي ان تكون قابلة للاستخدام في انتاج السلع او اداء الخدمات النافعة لذلك وان الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية وياتي ذلك من ان الانسان التنمية وسيلتها

د. التكنولوجيا تعرف التكنولوجيا بوصفها معرفة عملية منظمة تاسست على التجربة او على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على انتاج السلع والخدمات انها تساهم في زيادة الانتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الراسمالية وهنالك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر و ياخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والادارة.

خامساً : العوامل المساعدة على زيادة التنمية الاقتصادية

يمكن بيان العوامل المساعدة في زيارة التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:(السعداوي ، ٢٠٠٦ ، ٢٠) .

عامل النمو غير المتوازن للتنمية هذا العامل يعتمد على توجية الاستثمارات نحو عدد من القطاعات الاقتصادية او الصناعية التي تتميز بالاهمية التنموية تمنح هذه القطاعات المحددة فوق استثمارية وبعد ذلك يتم التحول نحو تطوير القطاعات

و الصناعات الاخرى و تتحقق هذه المراحل المتعاقبة نتيجة حدوث مشاكل خارجية عن الاستثمارات السابقة في القطاعات السائدة في في هذا الصدد فان نظرية النمو غير المتوازن نوعين من اثار الدفع مثل

أ. الصناعات ذات الدفع للخلف صناعات الحديد والصلب حيث طلب استخراج الخامس صناعة الفحم.

ب. صناعة الذات الدفع للامام صناعة البترول تؤدي الى صناعة التكرير وكذلك صناعة البتروكيماويات.

٢. عامل النمو المتوازن للتنمية من تطبيق الاسلوب النمو المتوازن للتنمية و المبني على اساس الدفع القوي ارتكاز على دفع معدلات النمو الى اعلى في جبهة تحريضية من قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك الكسب دائرة التخلف الاقتصادي بحيث تاسس تدفع القوية بصفة عامة الى امرين

الامر الاول يتمثل في ضرورة الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق ادنى تكاليف الانتاج وذلك لجني فوارق كبيرة الحجم في العديد من المجالات الانتاجية.

الامر الثاني يتمثل انة لرفع الطلب على اية تسولف بعينها من الضرورى ان ترفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد الوطني كلة ويمكن تحقيق ذلك في ظل برنامج شامل ضخم الاستثمار نظام النقاط التالية

أ. من قيامة على اساس الاستثمار مثل الموارد

ب. الوفاء للاحتياجات الشعب الاساسية و خاصة للطبقات المنتجة منها

ج. اعلان المجتمع على اي ارادتة في التخطيط

د. استخدام التكنولوجيا الملائمة

سادساً : استراتيجة التنمية الاقتصادية (ظاهرة ، ٢٠١٣ / ٢٠١٤)

يمكن تعريف استراتيجية التنمية على انها مجموعة من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات العمل والسياسات المنظمة لها والتنظيمات والاجراءات التي تعمل بها لبلوغ اهداف مرسومة في ضوء القيم والعادات التي حددها المجتمع نفسة وعلى ذلك فانة على كل دولة ان تضع الاستراتيجية المناسبة للنظام الاقتصادي والاجتماعي ولا تبني استراتيجية مقارنة من دولة اخرى تختلف عنها في اهدافها واحتياجاتها ومواردها وقيمة الاقتصادية و الاجتماعية و بما ان قيم المجتمع واهدافة واحتياجاتة وموارده تتطور و تتغير من مرور الزمن فان الاستراتيجية التي تقرر للتنمية يكون لها محور محورين لابد من تحديد و تكون استراتيجية التنمية اما طويلة الامد او متوسطة الامد

١. الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية

دور الزراعة في التنمية الاقتصادية اثبتت التجارب العديد من البلدان بان الزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الزراعية بشكل خاص وخاصة في المراحل الاولى من التنمية وذلك استنادا الى ما يوفرة هذا القطاع من موارد مالية و مادية وبشرية وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الاتية

- توفير كميات اكبر من الموارد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة
- زيادة الطلب على السلع الصناعية
- توفير الصرف الاجنبي للاسترداد السلع الراسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية
- يوفر القطاع الزراعي مصدر للعمالة للقطاع الصناعي
- الزراعة تلعب دورا اساسيا في تمويل التنمية الصناعية

- يقوم القطاع الزراعي للتجهيز القطاع الصناعي في المواد الاولية الزراعية التي تستخدم في الانتاج الصناعي

٢. الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

دور الصناعة في التنمية الاقتصادية ان التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الاولية الى السلع المصنعة استهلاكية وانتاجية ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة في ان التصنيع هو الشرط ضروري للتنمية مرافق لعملية التنمية لذلك ليس هنالك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع ومن بين الاثار الايجابية التي يتركها التصنيع القطاعات الاخرى من الاقتصاد ما يلي (عبيد ١٩٩٦، ٢٤٣- ٢٤٤)

- تصنيع المواد الاولية للزراعة
- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها
- يساهم في توفير من العمل اكتساب المهارات

٣. استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الصناعية: يتبين مما سبق ان القطاع الصناعي الحاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الانتاج المختلفة وكذلك هي مثل السوق الاستيعاب منتجات الزراعة و كمان القطاع الزراعي وفر الغذاء مستلزمات الانتاج للصناعة بذلك فان كل واحد منها يختم الاخر ولا يستغني عنه .

٤. استراتيجية الحاجة: بالتجاة المفكرون والمعنيين بالتنمية نحو استراتيجية جديدة هي استراتيجية الحاجات الاساسية تهدف الى توفير الحاجات الاساسية للسكان من غذاء وكساء وسكن وتطيم وخدمات صحية وقد ظهرت في السبعينيات مويد ها المصرف الدولي وهدف اصحاب هذه الاستراتيجية هي ان توفى مثل هذه السلع والخدمات من شانة ان يخفض من الفقر المطلق بسرعة اكبر من ما تحققة الاستراتيجيات الاخرى.

المطلب الثالث

المصارف التجارية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

تؤدي المصارف دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية فهي تشكل احد الاليات الهامة لتجميع وتوجية الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال دور الوساطة الذي تؤديه فهي تخلف جو ومكان وحيدا يجمع مدخلين والمستثمرين وذلك باتاحة فرص لاصحاب الفوائض المالية للاستثمار مدخراتهم من جهة و توفير الاموال الضرورية لاصحاب العجز المالي من اجل التوسع والنمو من جهة اخرى و تعدي المصارف حلقة تمويل الاقتصاد الوطني فهي توفر التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية في المشروعات في بداية تاسيسها بحاجة الى عمليات تمويل و تقوم بتمويل الاستثمارات المتوسطة وطويلة الاجل من خلال اصدار الاسهم والسندات وادوات استثمارية اخرى واقتنائها من جانب الافراد والمؤسسات(الزبيدي ، ٢٠٠١ ، ١٣٧).

اولاً : مفهوم التمويل وأهميته:

نظرا لقيام المؤسسات على مبدا الاستمرارية و التوسع فانها تحتاج بشكل مستمر الى رؤوس الاموال استثمارها في شكل اصول مختلفة من معدات واليات ومباني ومخزون وغيرها في تنفيذ الخطط والبرامج و يعتبر التمويل الداعم الاساس في هذه الاخيرة و يمكن ابراز مفاهيم التحويل من خلال المفاهيم التالية:

المفهوم الاول التمويل لغة هو الامداد بالمال والتمويل اصطلاحا هو مجموعة الاعمال والتصرفات التي تمدنا في وسائل الدفع(حجازي ، ٢٠٠٠، ١٢) .

المفهوم الثاني هو اسلوب للحصول على المبالغ النقدية لازم والدفع وتطوير مشروع ما (يوسف ، ٢٠١٢ ، ٢١٠) .

المفهوم الثالث كما يعرف التمويل على انة مختلف الاجراءات والوسائل التي تمكن الفرد او الشركة او الدولة من الحصول على الاموال اللازمة للتموين نشاطاتة

الانتاجيـة وغيـر الانتاجيـة سـواء كـان ذلـك مـن مصـادر تمويـل داخليـة او خارجيـة(الشمري ، ٢٠١٥ ، ٢٠) .

ومـن خـلال المفـاهيم يمكـن اسـتخلاص مـن التمويـل هـو تـوفير الامـوال اللازمـة للقيـام بالمشـاريع الاقتصـادية وتطويرهـا وذلـك فـي اوقـات الحاجـة اليهـا و الهـدف منـة هو تطوير المشاريع العامة منها و الخاصة في الوقت المناسب

ثانياً: اهمية التمويل :

عـن جميـع المجـالات الاقتصـادية تهـتم بالتمويـل حيـث يـؤدي دورا هامـا فـي مختلـف القطاعـات ولا سـيما انـة يعتبـر المحـرك الـرئيس و الاسـاس لاي مشـروع فـي اي بلـد فـي العـالم مـاذا تتطلـب هـذه السياسـة التنمويـة تخطـيط المشـاريع وتحقيـق الاولويـات حسـب احتياجـات مقـدرات الـبلاد التمويليـة ويلعـب التمويـل دورا هامـا فـي تسـيير الانشـطة الاقتصـادية سـواء فـي المشـاريع الخاصـة او العامـة التابعـة للقطـاع الحكـومي التـي تعمـل بهـدف تمويـل اسـتثماراتها وتغطيـة العجـز المـالي و يمكـن ابـراز اهدافة المتمثلة في الاتي (josha,2008,36)

١. المساهمة في تمويل وتدعيم النشاط الاقتصادي من خلال المشاريع الجديد

٢. يساعد المؤسسات على تسوية التوازن المالي.

٣. محقـق الافـراد والمجتمـع الرفاهيـة عـن طريـق تحسـين الحالـة المعيشـية لهـم وتـوفير السكن في العمل.

ثالثاً: مصادر التمويل :

يعتقـد الـبعض ان اهـم عقـب تعيـق التنميـة الاقتصـادية فـي البلـدان الناميـة هـي افتقارهـا الـى المـوارد الحقيقيـة اللازمـة لتكـوين رؤوس الامـوال ويرجـع الـبعض الـى ان الطلـب علـى راس المـال يحكمـة الميـل الـى الاسـتثمار الـذي يتهـدد اساسـا بالسـاعة السـوق وان عـرض راس مـال تحكمهـا الرغبـة والمقـدرة علـى الادخـار وطالمـا ان الـدخول

منخفض نتيجة لانخفاض القدرة على الانتاج في ان القدرة على الادخار كذلك منخفضة ومن بين مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية المصادر الداخلية و المصادر الخارجية

١. مصادر التمويل الداخلية:

ان المصدر الاساسي لهذا التمويل هو المدخرات الوطنية التي تاخذ شكلين اساسيين هما الادخار الاختيار و الادخار الاجباري.

أ. الادخار الاختياري و هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقطعة الافراد طوعا تحقيق رغباتة من الذي يقرر الفرد بارادتة الحرة عدم انفاق على السلع والخدمات وعدم اكتناز ويتمثل هذا النوع من المدخرات القطاع العائلي ومدخلات قطاع الاعمال اضافة لية المدخرات الحكومية(العصاف ، ٢٠١١ ، ١٩٥) .

ب. الادخار الاجباري: يقصد بالبخار الاجباري ذلك الجزء الذي يستخدم من دخول الافراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة الزامية دون ان يقبل علية الافراد بصورة توعية ويتمثل في الضرائب والاقتراض المحلي(مصطيفي ، عدم وجود السنة ، ٢٠١٩).

٢.مصادر التمويل الخارجية :

ان احدى الخصائص الاساسية الاقتصاديات الدول النامية هي انخفاض مستوى التكوين الراسمالي وهي خاصية مرتبطة متخلف طرق الانتاج في هذه الدول نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية و يقصد بالمصادر الخارجية جميع انواع الموارد الحقيقية المتوفرة خارج الاقتصاد المحلي و التي تجلب على شكل اتفاقات مالية من اجل تمويل المشروعات المالية المختلفة ومن بين اهم مصادر التمويل الخارجي ما ياتي:

أ. القروض الخارجية : تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الاكبر من اجمالي التوقعات الخارجية للدول النامية ويقصد بها تلك المقادير النقدية و الاشكال الاخرى

من الثروة التي تقدمها منظمة او حكومة بلد لبلد اخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان(مصيطفي ، عدم وجو د سنة ، ٢٤٠).

ب. الملح و المعونات الاجنبية و تدفقات من رؤوس الاموال تقدم بشروط من السرة الى البلدان النامية ولاسيما غير النفطية منها والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات راسمالية كافية عن طريق تجارتة الخارجية نتيجة المشاكل العديدة التي تواجهها وتختلف المصادر المنح والمعونات الاجنبية باختلاف الجهة التي تقدمها وبشكل عام تقسم على المعونة الثنائية والمؤمنات متعددة الاطراف الجماعية (عبد العزيز ، ١٩٩٩ ، ٢٠٨-٢٠٩) .

ج. الاستثمارات الاجنبية تمثل في استثمار رؤوس اموال اجنبية في مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معة لدفع عجلة التنمية وهي نوعان الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر(محمد ، ٢٠١٥، ٧٠) .

المبحث الثالث

الجانب العملي

سنتناول في هذا الفصل الدور العملي الذي تقوم به المصارف التجارية في دعم التمويل والتنمية الاقتصادية من خلال قيامها بتمويل القطاعات الاقتصاد الانتاجية الصناعية عن طريق سياستها الاقراضية التي تسعى من خلالها استهداف القطاعات الاكثر انتاجاً والاكثر حاجة للتمويل ، كما يتضمن هذا الفصل حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٦) وكذلك التوزيع القطاعي للائتمان النقدي المفتوح من قبل المصارف وكذلك سوف نتناول الائتمان التمهيدي في القطاع المصرفي العراقي للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٦).

جدول رقم (١) حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٦)

السنوات	اجمالي الائتمان	معدل النمو % (مليون دينار)
2003	621130	-
2004	824673	(3.7)
2005	1717450	32.7
2006	2664898	108.2
2007	3459020	55.1
2008	4587454	29.7
2009	5690062	32.6
2010	11721535	24
2011	20353139	106
2012	28438688	73.6
2013	29952012	93.7
2014	34123067	5.3
2015	36752686	13.9
2016	37164036	7.7

المصدر : المصرف المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث ، نشرات لسنوات متعددة

* القيم بين الاقواس (سالبة)

اذ بلـــغ الائتمـــان عـــام ٢٠٠٣ مقـــدار (٦٢١١٣٠) مليـــون دينـــار مســـجلاً انخفاضـاً وذلـك لقلـة عمليـات الاقتـراض عـام ٢٠٠٣ بسـبب الاوضـاع المتردية وعلـى الصـعيد الاقتصـادي والامنـي وانعكاسـها علـى النشـاط الاقراضـي للمصـارف فـي العـراق فضـلاً عـن تعـرض الجهـاز المصـرفي خـلال هـذا العـام الـى خسـائر نسـبية او فقـدان لغـرض الـربح نتيجـة انخفـاض اسـعار الفائـدة المفروضـة علـى الودائـع وان اغلـب الائتمـان النقـدي الممنـوح مـن قبـل المصـارف عـام ٢٠٠٣ كـان يـذهب للقطـاع الخـاص ويواقـع (٣٩٦٤١٧) مليـون دينـار وباهميـة نسـبية بلغـت (٦٤%) مقابـل (٢٢٤٧١٣) مليـون دينـار للقطـاع العـام وباهميـة نسـبية (٣٦%) ونلاحـظ ارتفـاع سـبة مسـاهمة القطـاع الخـاص مقارنـة بالقطـاع العـام ويعـود ذلـك الالغـاء او تـدمير العـدد مـن منشـأت ودوائـر هـذا القطـاع وخاصـة شـركات التصـنيع العسـكري وقـد شـكلت القـروض والسـلف النسـبة الاكثـر مـن الائتمـان الممنـوح اذ بلغـت (٣٥٧٦٨) مليـون دينـار وبنسـبة مسـاهمة (٥٨%) وهـي نسـبة مرتفعـة بسـبب عـدم تناسـب الضـمانات مـن مبـالغ القـروض المقدمـة ورداءة بعـض الضـمانات المقدمـة وخاصـة المتعلقـة بـدور السـكن فضـلاً عـن تـاخر المقترضـين عـن سـداد القـروض بسـبب ضـعف الامكانـات الماليـة او تعـرض مشـاريعهم عـام ٢٠٠٣ وان الفتـرة (٢٠٠٤-٢٠١٥) تمثـل انعطـاف كبيـر علـى المسـتويات الاقتصـادية والسياسـية والاجتماعيـة حيـث بـدات مرحلـة جديـدة فـي واقـع العمـل المصـرفي وهـي مرحلـة مـا التغيـر السياسـي فـي العـراق بعـد ان كـان الجهـاز المصـرفي خـلال الاعـوام السـابقة يعـاني مـن عـدد مـن المشـاكل اذ لـم يكـن للسياسـة النقديـة والمتمثلـة بالمصـرف المركـزي أي اسـتقلالية واضـحة المعـاني وتميـزت فتـرة ٢٠٠٣ ومـا قبلهـا بهيمنـة السياسـة الماليـة وحكومـة الدولـة علـى قـرارات المصـرف المركـزي لكـي يعـد تغيـر النظـام السياسـي حـدثت عـدد مـن التطـورات علـى النظـام المصـرفي ابرزهـا صـدور القـانون الجديـد للبنـك المركـزي العراقـي المـرقم (٥٦) لسـنة ٢٠٠٤ والـذي كـرس اسـتقلالية المصـرف المركـزي وقيامـه بالـدور المطلـوب فـي الانتقـال الـى اقتصـاد السـوق كـركن اساسـي مـن اركـان المهمـات الانتقاليـة للاقتصـاد الـوطني (شـندي ، ٢٠١٠، ٢٤٣) وشـهدت فتـرة (٢٠٠٤- ٢٠١٦) ازديـاداً واضـحاً فـي حجـم الودائـع المصـرفية التـي تعتبـر المصـدر الـرئيس الـذي يعتمـد عليـه مـن حيـث وضـع الائتمان من قبل المصارف التجارية.

الجدول رقم (٢)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف

اسم القطاع	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الزراعة والصيد والغابات	٣١٥٠١٣	٤١٧١٣	٥٧١٧٠٥	١٣٠٤٦٠٧	١٧٠١٣١٣	١٨٠٨٥٢٠	١٩٣٦٧٩٦
المناجم واستخدام الفحم	٦٤٣	٧٨	١٠	٧٠	١٠	٥٨٧٦	٢٢١٥٧
الصناعات التحويلية	٣٤٨٧٧٦	٤١٤٠٨٢	٥٠٩٠١٣	٢٥٠٦٣٢	١٤٧٦٩٥٢	١٦٤١٦٨٥	١٩٩٥٤١٤
الكهرباء والغاز	٤٠١٩٢	٧٩٩٧٦	٤٠٣٥٠	٨٤٥٧٧	١٦١٩٦٢	١١٨٢٦١	٩٥٠٣٥٣
تجارة الجملة والمفرد المطاعم والفنادق	١٧٧٩٣٥٢	١٩٤٢٩٥	٢١٥٧٦٦٧	٣٤٥٦٤٥٧	٤٤٠٨٩٨٠	٤٨٤٦٣١٦	٤٨٧١٠٩٤
النقل والمواصلات	١٤٣٧٤٩	١١٢٧٦٦	١٩٤٢٩٩	٨٩٢٢٥٩	١٨٧٢٦٥٠	٢٤٢٢٤٥٦	١٩٥٧٤٢٤
التمويل والتأمين والعقار	١٦٦٦٧٥	٢٦٥٢٩٣	٢١٠١١٠	١٢٣٩٧٨	٢٨٣٩٤٦	٦٧٤٥٥٠	١٠٦٥٦٠٤
خدمات المجتمع	٨٢٤٤٣٣	١٢٥٤٤١٣	٥٨٣٤١١٤	٧٧٦١٢٧٠	١٠٦٨٨١٣٨	١٠٤٤٨٦٥٥	١٢٢٢٤٨٩
العالم الخارجي	١٩٤٩	٢٣٦٩٩	٦٨٧٤	٥٤٨٩	١٣٧٩٠٨	٢١٤٧٨٣	٢٧٠٢١
التشييد والبناء	٩٦٦٦٧٢	١١٨٨٤٩٣	٢١٧٠٣٨٥	٤٢٠٥٩١٦	٦٣٦٢٠٤٨	٧٧٠٩١٠	٨٨٧٧٧١٠
اجمالي الائتمان النقدي	٤٥٨٧٤٥٤	٥٦٤٠٠٦٢	١١٧٢١٥٣٥	٢٠٣٤٤٠٧٦	٢٨٤٣٨٦٨٨	٢٩٩٥٠٢١٢	٣٤١٢٣٠٦٧

ان الانفاق النقدي الذي منحته المصارف لجميع القطاعات الاقتصادية احتل قطاع تجارة الجملة والمفرد اعلى رصيد فيه بلغ (١٧٧٩٣٥٢) مليون دينار وكذلك الحال بالنسبة لعام ٢٠١١ الذي بلغ نسبة (٧٧٦١٢٧٠) وشكل نسبة مساهمة كبيرة اذ شكل خلال العامين قطاع (تجارة الجملة والمفرد) وقطاع (خدمات المجتمع) اعلى القطاعات التي تم منع الائتمان النقدي لها من قبل المصارف حيث شكلت نسبة كبيرة اما في عام (٢٠١٢-٢٠١٣) على التوالي فقد بلغت نسبة قطاع خدمات المجتمع(١٠٦٨٨١٣٨- ١٠٤٤٨٦٥٥) وهو اعلى نسبة من رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف وشكل قطاع المناجم واستخدام الفحم ادنى نسبة من رصيد الائتمان حيث بلغت عام (٢٠١٢) (١٠) وعام ٢٠١٣ نسبة (٣٨٧٨) مليون اما بخصوص عام (٢٠١٤) فقد زاد الائتمان الممنوح للقطاعات بصفة عامة فقد احتلت قطاعات (البناء والتشييد وتجارة الجملة والمفرد وخدمات المجتمع) المراتب الاولى من توزيع الائتمان النقدي من قبل المصارف لهذا العام ومن خلال تحليل جدول التوزيع القطاعي للأئتمان النقدي المقدم من قبل المصارف نلاحظ ان قطاع خدمات المجتمع قد احتل المرتبة الاولى في توزيع الائتمان النقدي خلال فترة (٢٠١٠-٢٠١٤) ما عدا عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الذي احتل قطاع تجارة الجملة والمفرد المرتبة الاولى .

اما قطاعات (العقار والكهرباء والعالم الخارجي واستخراج الفحم فقد نالت على المراتب الاخيرة وشكلت نسبة منخفضة جداً من اجمالي المصارف مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى وهذا يعكس توجه المصارف التجارية نحو زيادة ، توظيف ودائعها في مختلف القطاعات الاقتصادية للبلد وما يعزز من قدرة هذه القطاعات ويضمن السيولة اللازمة للقيام بعملها عن طريق تقديم الائتمان من قبل هذه المصارف للقطاعات الطالبة له.

جدول رقم (٣)

الائتمان التعهدي في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٩- ٢٠١٦)

السنة	الائتمان	نسبة التغير %
٢٠٠٩	٤٦٠٧٦٨٤٥	-٣٣.١٣
٢٠١٠	٣٩٧٩٠٩٠٦	-١.١٩
٢٠١١	٣٩٠٣٢٤٦١	١٣.١٧
٢٠١٢	-٤٤١٧٤١٩	٢١.٤٩
٢٠١٣	٥٣٦٦٧٠٢٥	-٥.١٥
٢٠١٥	٤٠٥٣٣١٥٤	-٢٠.٣٨
٢٠١٦	٣٣٢٨١٦٠٧	-١٧.٨٩

المصدر : المصرف المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث

الانفاق التعهدي = خطابات الضمان + الاعتمادات المستندية

مجموعة الائتمان التعهدي الذي منحته المصارف العراقي قد بلغ لعام ٢٠٠٩ (٤٦٠٧٦٨٤٥) وبنسبة تغير(٣٣.١٣) وقد انخفض الائتمان التعهدي لعام ٢٠١٠ حيث بلغ (٣٩٧٩٠٩٠٦) ونسبة تغيير (١٢١٩) اما في عام ٢٠١١ بلغ عام (٣٩٠٣٢٤٦١) وبنسبة تغيير (١٣.١٧) وقد ارتفع الائتمان التعهدي لعام ٢٠١٢ ليبلغ (٤٤١٧٤١٩٠) ونسبة تغيير (٢١.٤٩) واستمر في الارتفاع للعام التالي ٢٠١٣ ويلغ (٥٣٦٦٧٠٢٥) ونسبة تغيير (٥.١٤) اما بالنسبة لعام ٢٠١٥ فقد انخفض الائتمان التعهدي ليبلغ (٤٠٥٣٣١٥٤) ونسبة تغيير (٢٠.٣٨) اما بالنسبة لعام ٢٠١٦ فقد استمر الائتمان التعهدي بالانخفاض ليصبح (٣٣٢٨١٦٠٧) ونسبة تغيير (١٧.٨٩).

الاستنتاجات:

١- للمصارف التجارية دور فعال في الوساطة المالية بين فئة المستثمرين والمدخرين من اجل الوصول الى التوازن المطلوب وهناك عدة اجراءات واعتبارات سياسية ، كضرورة منح الاستقلالية للبنوك التجارية والانفتاح على الاقتصاد العالمي من اجل الاحتكاك بالعالم الخارجي .

٢- حققت المصارف اهداف كثيرة في الميدان الاقتصادي داخل الولاية لهذا قامت الدولة برسم قواعد تقوم من خلالها بمنح القروض سواء قصيرة او طويلة الاجل الى اصحاب المشاريع الاستثمارية من اجل المساعدة على استغلال هذه الثروات .

٣- للمصارف التجارية دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية نظراً للاهمية التي تتمتع بها ، فعملية التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتم الا بواسطة البنوك التجارية.

٤- ان المصارف التجارية تقوم بدعم وتمويل جميع القطاعات الاقتصادية عن طريق منح الائتمان النقدي والقروض المختلفة فضلاً عن منح الائتمان التعهدي المتمثل بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

التوصيات

١- تشجيع الافراد على الاقتراض من اجل انشاء مشاريع مربحة اقتصادياً لغرض دعم الاقتصاد الوطني .

٢- الاختيار الجيد لنوعية المشاريع الممولة من قبل المصارف التجارية وتسهيل عملية منح الائتمان .

٣- على المصارف التجارية القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة لضمان نجاحها .

٤- تفعيل دور المصارف العراقية في تطوير سوق الاوراق المالية ودعم الشركات المساهمة في السوق فضلا عن تحسين مستوى مؤشرات السوق بما ينعكس على نمو الاقتصاد الوطني.

٥- تحديث المصارف التجارية وذلك عن طريق التنويع المصرفي وتبني ادارة الجودة الشاملة فضلا عن تطبيق مفهوم الشمول المالي لغرض تحقيق الاستقرار المالي .

٦- على المصارف التجارية منح قروض ميسرة ومتنوعة الى جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة الانتاجية منها كالصناعة والزراعة والسياحة .

٧- قيام المصارف بدعم الطبقات الفقيرة من خلال مفهوم التمويل متناهي الصغر ودعم المشاريع الصغيرة لغرض تحسين المستويات المعيشية الاخرى .

المصادر

- القران الكريم :

اولاً: الكتب :

١. احمد عارف العساف ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، الاردن ، ٢٠١١.
٢. بخراز يعدل فريدة ، تقنيات سياسات الشبر المصرفي ، ط٦٣ (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٥) .
٣. خالد امين عبد الله ، العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، الاسكندرية ، ط٢ ، ٢٠٠٠
٤. رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٠.
٥. زياد رمضان ، محفوظ جودت ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ط٢ ، الاردن ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣) .
٦. سامي خليل ، النقود والبنوك ، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٢ .
٧. سليمان بوديات اقتصاديات النقود والبنوك ، سنة ١٩٩٦ .
٨. صبحي تادريس قريصه ، النقود والبنوك والعلاقات الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،١٩٨٣.
٩. طاهر محسن الغلبي ، الادارة والاستراتيجية ، دار وائل للنشر ، الاردن .
١٠. عبيد علي ، احمد حجازي ، مصادر التمويل ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
١١. محمد السعيد ، وانور ، ادارة البنوك الدار الجامعية الجديدة ، القاهرة- الاسكندرية ، ٢٠٠٥ .
١٢. محمد سمير احمد ، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية ، دار المسير للنشر والتوزيع ، المطبعة الاولى ، ٢٠٠٩ .
١٣. محمد عبيد عجيمة اصبعي نادريس قريصه ، مذكرات في التنمية والتخطيط ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية ، ١٩٨٦ .

ثانياً: الرسائل والاطروحات :

١٤. احمد اسماعيل ، برج التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الاسلامي ، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .
١٥. حسام الدين ظاهر ، دور البنوك في تشجيع التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، ٢٠١٤ – ٢٠١٣ .
١٦. السبتي في ولاية سبكرة ، مذكرة ماجستير جامعية ، محمد خضير ، ٢٠٠٥ .
١٧. عبد اللطيف مصطيفي دراسات في التنمية الاقتصادية .
١٨. فؤاد عبد المنعم احمد السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها ، ط١ ، منشورات البنك الاسلامي للتنمية ، ٢٠١١ .
١٩. مايع شبيب الشمري احسن كريم حمزة التمويل الدولي اس النظرية اساليب تحليلية .
٢٠. محمود عيسى ، مصطفى عيسى خضر ، دراسات في الحاسبة المتخصصة في شركات الناس والبنوك التجارية ، دار المعارف مصر ، ١٩٨٣.
٢١. يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات واراء التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ .

ثالثاً: مصادر أجنبية :

1. Matouk belahaf e conomiedu deve loppemented , office etespublication , vnivesitaires(opu)Alger, 2010
2. Sh stractur , finance , working paperno , Har vard Business , school , 2008.